

كلمة السيد الوزير الأول خلال افتتاح المنتدى الاقتصادي الجزائري - التركي

21 نوفمبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم عليه نتوكل وبه نستعين

- فخامة رئيس الجمهورية التركية الشقيقة السيد رجب طيب أردوغان،
- أصحاب المعالي والسعادة الأشقاء أعضاء الوفد التركي وأعضاء الوفد الجزائري،
- الإخوة والاخوات رواد الأعمال والمتعاملون الاقتصاديون،

إنه لمن دواعي الاعتزاز والشرف أن أتوجه لفخامتكم وللوفد المرافق لكم، باسم أعضاء الحكومة ورجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بأحرّ عبارات الترحيب بمناسبة الإشراف على افتتاح فعاليات المنتدى الاقتصادي الجزائري-التركي الذي يُعدُّ آلية أساسية في صرح التعاون والشراكة الاقتصادية بين البلدين الشقيقين، مُتمنياً للتفاعلات واللقاءات بين المتعاملين نتائج مُثمرة تُضفي على تعاوننا الثنائي المزيد من المكاسب والإنجازات.

إن الشعار الذي يحمله المنتدى "من أجل شراكة اقتصادية مُنتجة ومُستدامة" يُترجم بحقّ الطموح القوي الذي تتقاسمونه، فخامة الرئيس، مع أخيكم، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لتأسيس شراكة ثنائية استراتيجية مُوجهة لاستقطاب الاستثمارات وتعزيز المبادلات التجارية، وتشجيع التعاون المُثمر بين



المؤسسات الجزائرية والتركية، بشكل يعكس أواصر الأخوة التاريخية المتجذرة التي تربط البلدين الشقيقين.

لقد عرفت علاقات التعاون بين الجزائر وتركيا قفزة نوعية في السنوات القليلة الأخيرة، خاصة بعد الزيارات الرئاسية المتبادلة والتي تَحَدَّث عنها نتائج معتبرة وتوصيات سديدة سامية، لتعزيز الحوار السياسي وترقية التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وهذا اليوم تتعزز أكثر وتتبوأ مكانة مرموقة، في ضوء المحادثات الهامة التي أُجْرِيَتْهَا مع أَيْخَم السيد رئيس الجمهورية، والتي سمحت بالتأكيد مُجددا على الإرادة السياسية المشتركة التي تَحْدُو كَمَا لبناء شراكة متكاملة، تجسدت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات التي شملت مجالات وقطاعات واعدة للتعاون الثنائي.

ولا يَفُوتني هنا أن أشيد عالياً بالمستوى الذي بلغه التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث تُعدُّ الجزائر ثاني شريك تجاري لتركيا في إفريقيا بمبادلات تجارية تفوق 5 مليار دولار، وتُطلُّ الوُجْهَة الأولى للاستثمار الأجنبي التركي المباشر في القارة، فضلا عن كون تركيا من بين أكبر المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

كما أن المُقَوِّمات الهائلة للبلدين والفرص المُواتية تشكل عاملا نوعيا لإضفاء قُدْرٍ مُتزايدة لحجم الشراكة والتجارة البينية، بصفة مُتكافئة ومُتوازنة، وتجسيد الهدف الذي سطره قائدا البلدين، والمُتَقَبَّل في بلوغ مبادلات تجارية بقيمة 10 مليار دولار في الأمد المتوسط.



إن هذا الواقع خير شاهد على قوة الروابط الاقتصادية التي تَجْمَعُنَا، بل وعلى القُدْرَاتِ المُعْتَبَرَةِ التي تَكْمُنُ في هذا التعاون المُعَزَّز، مع التطلع إلى الاستمرار على هذا النهج التصاعدي الذي يفتح فرصًا جديدةً و آفاقًا واعدةً خدمةً للمصلحة المشتركة.

**فخامة الرئيس،
أصحاب المعالي،
السيدات والسادة الحضور،**

إيمانًا منها بأن الشراكة المنشودة المُنتِجة والمستدامة لا تكون إلا في بيئة حاضنة مُلائمة، وتنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، باشرت الجزائر، إصلاحاتٍ واسعة شملت كافة مناحي الحياة الاقتصادية بهدف إرساء نموذج اقتصادي مُنفتحٍ ومُتنوع، ومُحَصَّنٍ بإطار تشريعي وقانوني، باعثٍ على الثقة ومُحفِّزٍ للاستثمار يُتيح لكل فاعل اقتصادي العمل في ظل ظروفٍ عادلة والاستفادة من نفس الحقوق والفرص، وهو ما كرَّسه بالفعل قانون الاستثمار الصادر في جويلية 2022، مع نُصُوصه التطبيقية، الذي يُشكِّل نظاما قانونيا متكاملًا يُكرِّس حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين دون تمييز بين المستثمر المحلي أو الأجنبي، ويضمن مُرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم والاستفادة من التحفيزات اللازمة، ويحمي استثماراتهم، ويكفُل حقَّهم في تحويل رأس المال المُستثمر وعائداته.

كما يُجسِّد القانون الجديد مبدأ الاستقرار القانوني بحيث لا يُمكن أن يتأثر بأيّ تغيير لمدة 10 سنوات على الأقل، ويُعزِّز معايير الشفافية ورقمنة الإجراءات المُتصلة بالعمل الاستثماري، مع استحداث شبكٍ وحيث باختصاص وطني لصالح المشاريع



الكبرى والاستثمارات الأجنبية. يُضاف إلى ذلك، جملة من التسهيلات لتوفير العقار الموجه لإنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى القرار الجوهري الذي اتخذته السيد رئيس الجمهورية القاضي بإلغاء القاعدة المسماة 49/51، باستثناء بعض القطاعات الاستراتيجية، وذلك بهدف توفير بيئة أكثر انفتاحا وأكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

واستكمالا لمساعيها على هذا الصعيد، أدخلت الجزائر إصلاحًا عميقًا على القانون النقدي والمصرفي بهدف مرافقة التحوّلات الاقتصادية، شمل توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض في مجال اعتماد البنوك التجارية، والبنوك الرقمية والشكل الرقمي للعملة النقدية، وتطوير وسائل الدّفع الكِتَابِيَّة ومُتَابَعَة تنفيذها، وتنويع مصادر التمويل بما فيها التمويل الإسلامي.

تلكم هي أبرز محاور الإطار الجديد المُتعلِّق بترقية الاستثمار والذي سيتم العمل به بحزم من أجل ضمان استدامة بيئة قانونية عصرية وشفافة وجذابة، تتماشى مع أحسن الممارسات الدولية، ومواتية لتطوير علاقات التبادل والاستثمار مع أهم شركائنا الاقتصاديين وبالأخص مع الأشقاء في تركيا.

لا شك أن الرؤية الاستراتيجية للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون كَتَبَت الجزائر من الاستغلال الأمثل لهذه المزايا التي تَضَعُها في قلب الحركة الاقتصادية في إفريقيا.



فخامة الرئيس، السيدات والسادة الحضور،

إنّ الجزائر التي ننظر بإرتياح إلى ما حقّقته من مكاسب في سبيل تحسين مناخ الأعمال وبيئة الاستثمار، تتطلّع إلى مساهمة المُستثمرين الأتراك في إرساء شراكة اقتصادية مُثمرة مع أشقائهم رجال الأعمال الجزائريين وتجسيد نموذج اقتصادي قائم على التنوع الاقتصادي وتحقيق المنافع المشتركة وقدّ جسور التعاون وفق قاعدة رابح-رابح.

وفي الختام، أجدد الترحيب بكم، فخامة الرئيس، وبالوفد المرافق لكم، مع خالص الشكر على شرف حضوركم لفعاليات هذا المنتدى، وكُلّي قناعة أن المناقشات والتفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين، ستشكّل محطة إضافية لتحقيق الطموحات المشتركة التي تتقاسمونها مع أخيكم رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والتي رسّمتم معالمها سوياً من أجل الدفع بعلاقات التعاون الثنائي إلى مستوى العلاقات النموذجية المتميزة بين الجزائر وتركيا، اعتباراً لمقدّراتهما الهائلة، وفي ظلّ دورهما المحوري في فضاءات إئتمائهما.

أشكركم على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته